

الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية في مؤتمره الخامس خطوة للأمام وأربع وعشرون للخلف

بقلم/ الباحثة القانونية /زينب الغنيمي

مرّت أربع وعشرون سنة على انعقاد المؤتمر الرابع للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وقبل أيام ثلاثة فقط تم انعقاد المؤتمر الخامس، وهذا الاتحاد هو منظمة جماهيرية نسوية وقاعدة من قواعد منظمة التحرير الفلسطينية، وتكتسب فيه المرأة عضويتها بالتناسب الفردي بغض النظر عن انضوائها في أيّ من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف.) بالإضافة لنساء مستقلات. أما الهيئات القيادية فقد كان يتم تعيينها من قبل قيادات الفصائل الفلسطينية ضمن محاصصة للمقاعد يكون نصيب حركة فتح فيها النصف + 1، بما يعكس ثقل الحركة داخل المنظمة وبالتالي داخل الإتحاد.

وقد كان مأخذنا دائماً على الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية خصوصاً بعد مرور أربع سنوات على انعقاد المؤتمر الرابع عام 1985، أن الإتحاد يراوح مكانه على المستوى التنظيمي الداخلي وعلى مستوى قدرته على قيادة جماهير النساء والتعبير عن مصالحهن في كافة أماكن تجمعات شعبنا الفلسطيني سواء داخل الوطن أو في الشتات، ولذلك تمحورت مطالب عضوات الإتحاد حول ضرورة تفعيل الحياة الديمقراطية داخله لجهة ضرورة انتظام اجتماعات مجلسه الإداري في موعدها، وكذلك اجتماعات الأمانة العامة التنفيذية- والدعوة إلى عقد مؤتمره العام، والعمل على تغيير نظامه الأساسي بما يضمن إعادة بنائه على أسس سليمة وديمقراطية من الناحية التنظيمية، وصياغة برامج فاعلة وذلك لإنقاذ الإتحاد من حالة الترهل والمراوحة التي تغلغت وسط هيئاته القيادية، وفروعه في الشتات والتي في قسم كبير منها تم إنهائها مثل فرع الكويت والإمارات والعراق وتونس والشلل الذي أصاب فرعي سوريا وليبيا، وإنهاء العديد من الروابط التي كانت موجودة كتشكيلات تنظيمية للإتحاد في بعض الدول الأوروبية.

وبالرغم من إدراكنا العميق لمجمل الظروف السياسية الموضوعية التي حدثت على المستويين العربي والدولي، والتي انعكست بمجملها على الساحة الفلسطينية وأثرت بشكل مباشر على شعبنا الفلسطيني وقضيته الوطنية، وعلى مكانة م.ت.ف. وفقدانها للقوى الداعمة لها دولياً وعربياً، وهو الأمر الذي انعكس على مؤسساتها الجماهيرية وبنيتها التنظيمية إثر الانشقاق الداخلي الذي حدث عام 1982 وما زال مستمراً حتى

يومنا هذا، إضافة للانقسام داخل فلسطين وسياسة الاحتلال الإسرائيلي القمعية والحصار والإغلاق والحرب العدوانية المستمرة على كافة المناطق .
لا شك بأن هذه الظروف قد أثرت على الاتحاد العام للمرأة بالضرورة وشكّلت عائقاً أمام تطوره وتفعيل دوره وسط جمهور النساء داخل الوطن وخارجه، إلا أنه بالرغم من كل ذلك فإن الإنجازات التي حققتها الاتحاد على الصعيد الوطني بصفته ممثلاً عن الحركة النسوية الفلسطينية لا يمكن إنكارها أو تجاهلها. وبالمقابل لا يمكن اعتبار أن ما تم إنجازه هو المستوى المطلوب من هذا الاتحاد الذي تأسس عام 1965، حيث نلاحظ أن جلّ ما أنجزه الاتحاد خلال السنوات الطويلة الماضية، استطاعت مؤسسات نسوية محلية تحقيقه، وفي بعض الجوانب ربما حققتها تلك المؤسسات بشكل أفضل، وهذا ما عبّرت عنه عضوات المؤتمر الخامس أثناء مناقشتنهن للتقرير الإداري للأمانة العامة المقدم للمؤتمر.

لقد كنا نتطلع إلى انعقاد المؤتمر الخامس للاتحاد على أمل التقدم بخطوات ثابتة للأمام نحو التغيير الديمقراطي عملاً بما يطالب به شعبنا والقوى السياسية داخل م.ت.ف.
وخارجها لجهة تفعيل مؤسسات المنظمة وإعادة بنائها على أسس ديمقراطية. إلا أننا فوجئنا أن الخطوة التي تحققت إلى الأمام بانعقاد المؤتمر أعادتنا للخلف أربع وعشرون خطوة، حيث لم يكن هناك أي جديد على مستوى التغيير الداخلي والتفعيل الديمقراطي وذلك للأسباب التالية:

- استمرار تجاهل إرادة المؤتمرات لجهة تفعيل الحياة الديمقراطية، إذ أنه وبالرغم من إقرار المؤتمر لعدم تولّي أيّ من النساء منصب قيادي في هيئات الاتحاد أكثر من دورتين متتاليتين، إلا أنه سرعان ما تناست قيادة الفصائل هذا القرار وتمت عودة عدد من الأخوات لعضوية المجلس الإداري في مخالفة صريحة لما قرره المؤتمر، رغم أن عدداً منهن ومع تقديرنا لعطائهن السابق إلا أنهن الآن في سن لا يسمح لهن بالقدرة على العطاء والإنجاز.
- رغم إقرار المؤتمر بجملة أخطاء تتحمل مسؤوليتها الأمانة العامة للاتحاد والتي كان من شأنها تعطيل فاعليته وأعاقت تطوير دوره، إلا أننا فوجئنا بعودة غالبية هؤلاء العضوات إلى قيادة الاتحاد مجدداً.
- تم تعيين عضوات في المجلس الإداري الجديد من قبل فصائلهن بالرغم من أن لهن مواقع قيادية أخرى، سواء كأعضاء بالمجلس التشريعي أو مركز قيادية سياسية في فصائلهن، مما يؤدي إلى الاعتقاد بأن هذه القوى لا تستطيع التجديد وغير قادرة على ضخ عضويات جديدة في الاتحاد، وهو ما يعيق دور هذه القوى الفاعل وسط الحركة النسوية.
- تم تجاهل التعديل الذي تم إقراره بالنظام الداخلي وهو أن يتم انتخاب المستويات القيادية وفق قاعدة التمثيل النسبي الكامل، واستمر العمل وفق ما درجت عليه

العادة بالمؤتمرات السابقة وهو اللجوء إلى التوافق بين الفصائل وفق مفهوم المحاصصة، وللأسف إن تطبيق هذا المفهوم يتم بغض النظر عن مستوى كفاءة المرشحات بدءاً من العضوية للمؤتمر وانتهاءً بالترشيح لعضوية المجلس الإداري والأمانة العامة. ولكن المعيار الذي يتحكم في هذه الترشيحات هو تمثيل الفصائل بمقاعد محددة لكل فصيل يكون لحركة فتح نصيب الأسد فيها . وما يلفت الانتباه في هذا الأمر أن القوى اليسارية والتي تعودنا منها المطالبة بالحياة الديمقراطية داخل مؤسسات المنظمة، والتي استمرت على مدار سنوات طويلة بعمر م.ت.ف.، وعلى رأس هذه المطالب التأكيد على قاعدة التمثيل النسبي الكامل في الانتخاب والترشيح للهيئات القيادية، هذه القوى وافقت وبكل أسف على مبدأ التعيين لعضوية المجلس الإداري وفق مفهوم المحاصصة بما فيها عضوية بعض المستقلات من خارج الفصائل، وهو ما جعل العضوات بالمؤتمر يصفقن للقائمة بحكم الإلتزام التنظيمي بغض النظر عن قناعاتهن بالمرشحات.

لقد كنا نتمنى أن يشكّل المؤتمر الخامس للإتحاد العام للمرأة الفلسطينية خطوة نوعية على طريق التغيير الديمقراطي باعتباره باكورة المنظمات الجماهيرية التي بادرت لعقد مؤتمرها بعد سنوات طوال. وبالرغم مما لاحظناه من أخطاء جوهرية، فقد حاولنا الإشارة إلى بعض منها بهدف تصحيح مسيرة الإتحاد وليس لمجرد تسجيل الأخطاء. لذلك نأمل أن تقوم قيادة الإتحاد الجديدة بتنفيذ الإلتزامات الكبرى التي قرّرها المؤتمر، وأن تحاول بذل طاقاتها من أجل تحقيق أهداف الإتحاد ورسالته، هذا الإتحاد الذي ناضلت في صفوفه نخبة من النساء شكّلت رافعة هامة على مدار العقود الماضية لدور المرأة الفلسطينية ولاستمراره المظلة الموحّدة للحركة النسوية الفلسطينية بمختلف اتجاهاتها الفكرية والسياسية.